AIN SHAMS UNIVERSITY
مركز بحوث الشرق الأوسط
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
MERC

AIN SHAMS UNIVERSITY

مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد مائة وخمسة
(نوفمبر 2024)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة الخمسون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد مائة وخمسة نوفمبر 2024

تصدر شهريًّا

السنة الخمسون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ أماني جرجس

أمين المركز

إشراف فني

د/ امل حسن

رئيس وحدة التخطيط و المتابعة

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز	رئيس قسم النشر
أ/ راندا نوار	قسم النشر
أ/ زينب أحمد	قسم النشر
أ/ شيماء بكر	قسم النشر

المحرر الفني

أ/ رشا عاطف رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

وحدة التدقيق اللغوي - كلية الآداب - جامعة عين شمس

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحَكَّمَة دوليًّا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية ٠
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره ٠
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء / محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًّا ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، **وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛**
- يشار إلى أن **الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛**
- يكتب الباحث **ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية** للبحث **صفحة واحدة فقط** لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "**word**" ونمط الخط باللغة العربية **"Simplified Arabic"** وحجم الخط **14** ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن **25** سطر والهوامش والمراجع خط **Simplified Arabic** حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج **word** ونمط الخط **Times New Roman** وحجم الخط **13** ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط **Times New Roman** حجم الخط 11 ؛
- (**Paper**) مقاس الورق (**B5**) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش **2.3 سم** يمينًا ويسارًا، **2 سم** أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي **(الكلام)** 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- **مواصفات الفقرة للبحث :** بداية الفقرة First Line = 1.27سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع :** يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **الجداول والأشكال:** يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء **على مسئولية الباحث** لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- **رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛**
- **رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛**
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : **(9/450/80772/8) بنك مصر** (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : **(EG710001000100000004082175917)** (**البنك العربي الأفريقي**) ؛
- **استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛**
- **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: **01555343797 (2+)**
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg) (وحدة الدعم الفني technical.supp.mercj2022@gmail.com)

- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: **www.mercj.journals.ekb.eg**

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

محتويات العدد 105

عنوان البحث الصفحة

- **الدراسات القانونية LEGAL STUDIES**

1. **التنمر في القانون المصري (دراسة مقارنة) 3-48**
صالح محمد صالح صالح

- **دراسات اللغة العربية ARABIC LANGUAGE STUDIES**

2. **في العامية المعاصرة- دراسة دلالية 51-86**
رباب حسن إبراهيم سليمان

3. **اللغة النوبية في مصر «دراسة صوتية مقارنة باللغة العربية» 87-128**
أحمد أبو بكر سيد محمد

4. **أثر أنموذج وودز في تحصيل مادة البلاغة عند طالبات المرحلة الإعدادية ... 129-166**
تماضر حميد مهدي

- **الدراسات الاجتماعية SOCIAL STUDEIES**

5. **تأثير تكنولوجيا الاتصال الرقمي على الهوية الثقافية للشباب المصري.....169-216**
نادية جمال الدين حسن محمد

6. **تعدد الهويات في مجتمع المدينة المنورة بعد الهجرة النبوية " دراسة تحليلية سوسيولوجية" 217-258**
جهاد إبراهيم محمود محمد عبد الوهاب

7. **دور وسائل التواصل الاجتماعي في معالجة قضايا المحليات «دراسة تحليلية وميدانية» 259-338**
داليا عبد الهادي جودة

- **الدراسات الاقتصادية ECONOMIC STUDIES**

8. **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية (دراسة قياسية) 341- 386**
غادة سيد عبد الله سيد شعبان

9. **Violation of the Quarantine's Rules as Expressed on Two Egyptian Pages on Facebook: A Critical Discourse Analysis..... 30-3**
Shaimaa Magued

افتتاحية العدد 105

يسر مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية صدور العدد **(105 – نوفمبر 2024)** من مجلة المركز «**مجلة بحوث الشرق الأوسط**». هذه المجلة العريقة التي مر على صدورها حوالي 50 عامًا في خدمة البحث العلمي، ويصدر هذا العدد وهو يحمل بين دافتيه عدة دراسات متخصصة: (دراسات قانونية، دراسات اللغة العربية، دراسات اجتماعية، دراسات اقتصادية، دراسات لغوية) ويعد البحث العلمي Scientific **Research** حجر الزاوية والركيزة الأساسية في الارتقاء بالمجتمعات لكي تكون في مصاف الدول المتقدمة.

ولذا تَعتَبر الجامعات أن البحث العلمي من أهم أولوياتها لكي تقود مسيرة التطوير والتحديث عن طريق البحث العلمي في المجالات كافة.

ولذا تهدف مجلة بحوث الشرق الأوسط إلى نشر البحوث العلمية الرصينة والمبتكرة في مختلف مجالات الآداب والعلوم الإنسانية واللغات التي تخدم المعرفة الإنسانية.

والمجلة تطبق معايير النشر العلمي المعتمدة من بنك المعرفة المصري وأكاديمية البحث العلمي، مما جعل الباحثين يتسابقون من كافة الجامعات المصرية ومن الجامعات العربية للنشر في المجلة.

وتحرص المجلة على انتقاء الأبحاث العلمية الجادة والرصينة والمبتكرة للنشر في المجلة كإضافة للمكتبة العلمية وتكون دائمًا في مقدمة المجلات العلمية المماثلة. ولذا نعد بالاستمرارية من أجل مزيد من الإبداع والتميز العلمي.

والله من وراء القصد

رئيس التحرير

د. حاتم العبد

الدراسات الاقتصادية

ECONOMIC STUDIES

أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية (دراسة قياسية)

The impact of information and communications technology on foreign direct investment flows For Arab countries (standard study)

غادة سيد عبد الله سيد شعبان

شعبة اقتصاديات التجارة الدولية – معهد الألسن العالي للسياحة والفنادق ونظم المعلومات

Ghada Sayed Abd allah Sayed Shaban

Department of International Trade Economics, Al-Alson Higher Institute for Tourism, Hotels and Information Systems

mirokimo2015@hotmail.com

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

استهدفت الدراسةُ قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأبعادها الأربعة المختارة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2000–2021، وذلك باستخدام نماذج بيانات البانل، وخلصت الدراسة بعد تحليل البيانات وباستخدام Eviews 12، إلى وجود علاقة معنوية بينهما، ولكن جاء الأثر عكسيًّا، وذلك يمكن تفسيره بأنه على الرغم من أنَّ بعض مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتحسن في الدول العربية، فإنَّها ما زالت ضعيفةً مقارنةً مع الدول الوافدة بالاستثمار لديها، فهذه الدول توجه استثماراتها داخل الدول العربية إلى قطاعات ليس لها علاقة لها بالتكنولوجيا؛ لأنَّها لا تحتاج إليها، وتوجه كذلك الاستثمار بالأخص إلى البترول والمواد الخام الأخرى.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – الاستثمار الأجنبي المباشر– مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية – صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

Abstract:

The study aimed to measure the impact of information and communications technology, with its four selected dimensions, on foreign direct investment flows in Arab countries during the period 2000-2021, using panel data models. The study concluded, after analyzing the data and using E-views 12, that there was a moral relationship between them, but the effect was the opposite, and that could be His explanation is that although some technology indicators are improving in the Arab countries, they are still weak compared to foreign countries in terms of investment there. These countries direct their investments within the Arab countries to sectors that have nothing to do with technology because they do not need it, and they also direct investment in particular to oil
and raw materials. The other.

المقدمة:

منذ تسعينيات القرن العشرين وهناك تقدمٌ مستمرٌ يشهده اقتصاديات العالم، فقد أدَّت سلسلة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة إلى تغير ملحوظ في الهيكل الاقتصادي لكل الدول باتجاهها نحو الرقمنة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات؛ مِمَّا أدَّى إلى انخفاض في تكاليف المعاملات، وسهولة الوصول إلى المعلومات التجارية والسياسية التي كانت غير متوفرة، أو مقيدة بشدة في السابق، وتحسين في كفاءة الموارد، وتشجيع الطلب والاستثمار في جميع القطاعات؛ مِمَّا أسهم في نمو الاقتصادات.

ونظرًا لأنَّ الاستثمار الأجنبي المباشر الدفعة القوية لعملية التنمية الاقتصادية لدول العالم عامةً، والدول النامية خاصةً، وتسعى الدول النامية لتوفير مصادر تمويل ضخمة؛ للمشاركة في الإنتاج العالمي، وزيادة قدرتها التنافسية، وقد لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورًا بالغَ الأهمية في الاقتصاد الحديث من حيث استغلال المعرفة، وتحقيق التنمية، وجذب الاستثمارات الأجنبية؛ لذلك يَتَعَيَّنُ الاهتمام بتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أي تفسير لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الإشكالية الرئيسة:

في ضوء ما سبق يمكن طرح إشكالية للدراسة الحالية محورها هو:

ما أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية؟

وعلى ضوء الإشكالية الرئيسة السابقة وُضِعَت تساؤلات الدراسة على النحو الآتي:

تساؤلات الدراسة:

- هل توجد علاقة مباشرة بين زيادة تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وهل هي علاقة عكسية أم طردية؟
- هل هناك متغيرات أخرى بخلاف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما مدى تأثيرها؟
- هل تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جاء متباينًا، ويرجع لاختلاف الفرص الاستثمارية المهمة ومستويات الدخول المختلفة للدول العربية، أم أنَّ هناك أسبابًا أخرى؟

فرضيات الدراسة: وُضِعَت فرضيتان من أجل تحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن الإشكالية المطروحة:

الفرضية الأولى– توجد علاقة معنوية بين تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الدول العربية.

الفرضية الأخرى– يُعَدُّ الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للدول العربية ناقلًا للتكنولوجيا، وليس باحثًا عنها.

أهداف الدراسة: على ضوء ما سبق، يتضح أنَّ الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو قياس أثر التغير في مستوى تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال على التغير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للدول العربية.

منهج الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي في توضيح الإطار النظري للعلاقة بين متغيرات الدراسة، وأيضًا تم اعتماد الأسلوب القياسي باستخدام السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية (البانل)، وباستخدام نماذج الانحدار ذات الآثار الثابتة Fixed Effect Models، واقتيادًا بالدراسات السابقة التي تطرقت لفكرة الموضوع نفسها.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها في كونها تدرس العلاقة بين متغيرين مهمين في الاقتصاد الدولي: الأول– هو الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يمثل أحد أهم مصادر التمويل للدول النامية لقيامها بعملية التنمية بشكل عام، وللدول العربية بشكل خاص، والمتغير الآخر– هو تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وذلك لأنَّ تنميته وتطوره يعد محددًا لجذب الاستثمار لهذه الدول.

حدود الدراسة:

تتكون حدود الدراسة من الدول العربية، وقد اختار الباحث 19 دولة؛ نظرًا لتوافر البيانات، وهي: (الجزائر، البحرين، جزر القمر، مصر، العراق، الأردن، ليبيا، لبنان، موريتانيا، المغرب، تونس، اليمن، السودان، سوريا، السعودية، قطر، الكويت، الإمارات، عمان)، والفترة الزمنية المستخدمة هي 22 سنة من 2000 وحتى 2021.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (Amany , 2016)، تناولت هذه الدراسة تأثير استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها في الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) نظريًّا وتجريبيًّا، في مصر خلال الفترة 1995–2013، واستخدمت الباحثة نماذج الانحدار، وتوصلت إلى أنَّ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحدةٌ من أهم الأدوات التي تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر، ولكن أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ضئيلة بين استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن أنْ تكون النتيجة مرتبطةً بضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر؛ مِمَّا يجعل التكنولوجيا في هذه المرحلة نتيجة للاستثمار، وليست سببًا.

2- دراسة (Simplice& Odhiambo 2019)، يتناول هذا البحث تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ومن ثَمَّ في النمو الاقتصادي باستخدام نموذج قياسي (GMM) يضم 25 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الفترة من 1980– 2014، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ كلًّا من المتغيرين (اختراق الإنترنت، وتغلغل الهاتف المحمول)، وهما متغيران يعبران عن تكنولوجيا المعلومات والاتصال، يؤثران بشكل كبير وملحوظ في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويحدثان تأثيرات إيجابية في هيكل النمو الاقتصادي (نمو الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونصيب الفرد نسبه الناتج المحلي الإجمالي).

3- **بحثت (2003) Gholami, R, Tom Lee ,S & Heshmati A هذه الدراسة في العلاقة السببية المتزامنة بين الاستثمار في** تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة إلى تأثيرها في النمو الاقتصادي ل 23 دولة غير متجانسة من ناحية التنمية الاقتصادية للفترة ما بين سنوات 1976 – 1999، وتشير نتائج الاختبارات المستخدمة بالدراسة إلى وجود اختلافات في درجة التكامل بين عينات البلدان، وأوضحت نتائج اختبار السببية أنَّ هناك علاقة سببية بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فكل زيادة في الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد توصل الباحثون إلى أنَّ قدرة بناء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهم بشكل غير مباشر في النمو الاقتصادي عن طريق جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- **دراســـة (بن الحاج جلول نصـــيرة، حمداني نجاة وآخرون، 2021)** بعنوان تكنولوجيا المعلومات والاتصـــال كمحدد لتدفقات الاســـتثمار الأجنبي المباشـر الوافد إلى دول MENA دراسـة قياسـية باسـتعمال بيانات (بانل) خلال الفترة 2007–2018، وهدفت الدراســـة إلى توضـــيح أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات كمحدد لتدفقات الاســـتثمار الأجنبي المباشـــر إلى منطقة الشـــرق الأوسـط وشـمال أفريقيا على المدى القصـير، مع الأخذ في الاعتبار بالمحددات الأخرى التقليدية والمؤســـســـاتية خلال الفترة من 2007–2018، وتم اســـتعمال بيانات (بانل) الساكنة، وجاءت البيانات لتؤكد أنَّ هناك تأثيرًا معنويًّا عكسيًّا على تدفقات الاســـتثمار الأجنبي المباشـــر الوافدة إلى هذه الدول، ويرجع ذلك إلى أنَّ الاســـتثمارات الأجنبية الوافدة لم تعتمد على مســـتوى البنية التحتية في الدولة

المضـــيفة، بل تميزت هذه الاســـتثمارات بكونها ناقلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر منها باحثة عن ذلك.

الفجوة البحثية:

قامت الدراسات السابقة وغيرها، بدراسة أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولأهمية الموضوع محل الدراسة جاءت هذه الدراسة مكملة للدراسات السابقة باختلاف الدول والفترة الزمنية والمتغيرات المؤثرة الأخرى بخلاف مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات على FDI؛ مثل: (أسعار الصرف، ومؤشر الحوكمة، ومعدل التضخم، والعولمة التجارية، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي)، التي أُغفل بعضها في بعض الدراسات السابقة.

محاور الدراسة: تم تقسيم الدراسة على أربعة محاور كالآتي:

المحور الأول– تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية.

المحور الثاني– تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

المحور الثالث– العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للدول العربية.

المحور الرابع– الدراسة القياسية لتوضيح الأثر بين ICT و FDI في الدول العربية.

المحور الأول– تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية:

تعرف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنها توظيف خطوط الاتصال لنقل أنواع مختلفة من البيانات؛ إذ يتم دمج الشبكات السمعية والبصرية وشبكات الحاسوب من خلال نظام مشترك للكابلات؛ مثل: توفير خدمات الإنترنت، الهاتف، التلفاز للمنازل والشركات من خلال كابل بصري واحد؛ مِمَّا يسهم في تقليل التكلفة بشكل كبير (البرزنجوي و الهواسي 2014 ص ص 11–13)، أيضًا هناك تعريف أشمل، وهو أنها جميع التقنيات التي تستخدم في تحليل المعلومات وعرضها في مختلف المجالات للاستخدام من قبل المواطنين (سناء بوشوك وآخرون 2020 ص ص780–781).

وجدير بالذكر أن نفرق بين **استخدامات** تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و**الاستثمار** فيها، فهناك فرقٌ بينهما، فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستخدم في مجالات كثيرة ومتنوعة، وحاليًا يكاد يكون قد دخلت في جميع المجالات، فأصبح من الصعوبة حصر استخداماتها؛ ومن هنا جاءت فكرة الدراسة في محاولة لتحديد هل لاستخدامات تكنولوجيا المعلومات أثر وعلاقة واضحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أمَّا عن **الاستثمار** في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد تم تعريفه من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنه امتلاك معدات وبرامج الحاسب في الإنتاج لمدة تتجاوز العام، وقد حددت المنظمة ثلاثة مكونات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: (معدات تكنولوجيا المعلومات، معدات الاتصالات، البرمجيات).

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية:

يتم استخدام بعض المؤشرات المرتبطة بالتكنولوجيا التي يمكن من تحليلها استخدامها في توضيح واقع هذا القطاع في الدول العربية:

1- **مؤشر الهاتف الثابت لكل 100 نسمة:**

يُعَدُّ خطوط الهاتف الثابت هو الوسيلة الأولى التي كانت تسمح باستخدام شبكة الإنترنت قبل انتشار استخدام الهاتف المتنقل، ويمكن ملاحظة ذلك كما هو موضح بالملحق الإحصائي جدول (2)، فلقد شهدت الدول العربية زيادة في الفترة من 2005 وحتى عام 2008 على الرغم من أنها ضعيفة بمقارنتها مع باقي دول العالم باستثناء

دول أفريقيا، فارتفع عدد مستخدمي الهواتف الثابتة في الدول العربية من 9.4 %عام 2005 إلى 10.3% عام 2008، ولكن تراجعت مرة أخرى هذه الزيادة، وأصبحت شبه ثابتة، وذلك يعود إلى ظهور الهواتف النقالة، التي أصبحت بديلًا عن الهواتف الثابتة، وأكثر سهولة، ونوضح في الجدول الآتي رقم (1) تطور هذا المؤشر لكل دولة من الدول العربية.

مؤشر الهاتف الثابت لكل 100 نسمة جدول رقم (1)

الدولة/ السنة	2000	2005	2010	2015	2020	**2021**
الجزائر	5.72	7.80	8.15	8.26	11.01	11.54
البحرين	24.03	21.46	18.79	20.56	18.55	17.92
جزر القمر	1.26	2.86	3.23	2.00	0.94	0.90
مصر	7.68	13.15	11.02	6.38	9.17	10.10
الأردن	12.26	11.06	7.00	3.89	3.58	3.83
ليبيا	11.74	14.60	18.92	17.17	23.69	23.40
لبنان	13.33	13.67	16.77	15.83	15.46	15.65
موريتانيا	0.70	1.36	2.09	1.30	1.38	1.26
المغرب	4.95	4.40	11.59	6.41	6.39	6.72
تونس	9.65	12.10	11.84	8.16	12.61	13.53
اليمن	1.86	4.23	4.23	4.01	3.84	3.76
السودان	1.47	1.93	1.62	0.31	0.29	0.29
سوريا	10.27	15.62	18.22	18.43	13.75	13.23
السعودية	13.76	15.76	14.16	11.44	15.97	18.34
قطر	24.80	24.20	15.76	19.05	16.47	17.12
الكويت	24.14	22.58	17.65	12.28	13.38	10.07
الإمارات	31.14	28.89	17.44	25.33	25.64	23.95
عمان	9.78	10.56	9.34	1 0.19	13.27	12.64

SOURCE: https://wdi.worldbank.org

نلاحظ من الجدول السابق أنَّ الإمارات هي الأولى في هذا المؤشر؛ إذ حققت 23.95 لكل 100 نسمة لعام 2021، وهي من دول ذات الدخل المرتفع، ثم تلتها ليبيا، وهي من دول ذات متوسط الدخل الأعلى ب23.40 لكل 100 نسمة، وهو فارق ضئيل، ولم تأتِ الدول ذات الدخل الأعلى في الترتيب الأعلى لهذا المؤشر، فهذا

المؤشر ليس كافيًا لإظهار مستوى التكنولوجيا داخل الدول العربية؛ نظرًا لظهور الهاتف المتنقل الذي أصبح هو الأساس في استخدام التكنولوجيا على مستوى الأفراد.

مؤشر الهاتف المتنقل (المحمول) لكل 100 نسمة:

هناك تحسنٌ ملحوظٌ في الدول العربية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يرجع ذلك إلى السرعة التي توسع بها سوق الهاتف المحمول، يتضح ذلك من جدول (2) بالملحق، فلقد ارتفع عدد المشتركين في الخدمات الخلوية المتنقلة لكل 100 نسمة في الدول العربية من 26.8 مشترك في عام 2005 إلى 106.3 مشترك في 2015 ، ثم ارتفع ليصل إلى 92.4 مشترك، 95.5مشترك لعامي 2021، 2022على التوالي، وبذلك تكون الدول العربية أعلى من أفريقيا والأمريكتين في هذا المؤشر، ويوضح الجدول رقم (2) تطور مؤشر الهاتف المتنقل لكل دولة من الدول العربية.

جدول رقم (2) مؤشر الهاتف المحمول لكل 100 نسمة

الدولة/ السنة	2000	2005	2010	2015	2020	2021
الجزائر	0.28	41.45	91.42	109.32	104.84	106.42
البحرين	28.92	85.05	129.12	184.93	119.86	131.45
جزر القمر	0.00	2.62	25.19	58.17	96.95	103.87
مصر	1.91	17.24	80.98	96.21	88.73	94.68
الأردن	7.69	55.26	95.51	145.33	63.94	65.26
ليبيا	0.78	34.26	167.90	157.41	43.91	43.38
لبنان	17.20	21.40	57.32	72.79	75.72	76.68
موريتانيا	0.57	24.75	81.18	92.35	129.13	141.11
المغرب	8.13	40.69	98.88	124.28	133.89	137.46
تونس	1.20	54.68	102.01	126.29	122.13	127.58
اليمن	0.17	10.68	44.80	52.68	47.01	46.02
السودان	0.09	6.19	53.63	73.19	79.20	75.56
سوريا	0.18	15.87	52.36	74.52	80.20	79.68
السعودية	6.39	58.06	175.32	161.21	120.05	126.36
قطر	18.71	84.45	127.60	154.91	137.61	144.20
الكويت	24.60	61.83	135.19	196.09	155.27	162.78
الإمارات	43.60	105.91	128.82	201.22	197.84	194.73
عمان	7.14	53.09	151.45	155.76	140.07	135.08

SOURCE: https://wdi.worldbank.org

نلاحظ من الجدول السابق أنَّ هناك تفاوتًا واضحًا بين الدول العربية من حيث انتشار الهواتف المنقولة، فنجد بعض الدول كانت نسبة التغطية معقولة، بينما دول أخرى كانت النسبة ضعيفة، فكانت كل من الإمارات والكويت وقطر هم الأعلى في هذا المؤشر، وهم من شريحة الدخل المرتفع، وكان معدل التزايد عبر سنوات الدراسة يوضح أن مصر من الدول ذات نسبة تغطية معقولة؛ إذ عام 2021 وصلت النسبة ل94.6، بينما نجد أن موريتانيا التي هي من الدول ذات متوسط الدخل المنخفض حصلت على المركز الرابع، وسبقت في ذلك دولًا أخرى أعلى منها في مستوى الدخل، وجاءت كل من ليبيا واليمن والأردن من الدول ذات التغطية الضعيفة على اختلاف مستويات الدخل بينهم .

3- نسبة مستخدمي الإنترنت:

إنَّ سعة الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية يمكن قياسها بعدد مستخدمي الإنترنت، ويرتبط انتشار الإنترنت بمدى توافر الخطوط الرئيسة الثابتة وأجهزة الحاسوب الشخصي، والدول العربية كما سبق ذكره تعاني من فجوة رقمية عند مقارنتها بالدول المتقدمة باستثناء دول الخليج، فمن جدول رقم(4) بالملحق، نلاحظ أنَّ الدول العربية شهدت زيادة في النسبة المئوية لمستخدمي الإنترنت من إجمالي السكان، فمن 55.2% عام 2019 إلى 65.8% عام 2021 ، 70.3% عام 2022، وهي نسبة إلى حد ما مقبولة، إلَّا أنَّها ما زالت منخفضةً مقارنةً بالدول المتقدمة، فلقد بلغت الأمريكتان 81 %عام 2021 ، بينما سجلت أوربا 86.8% عام 2021، وجاء ترتيب الدول العربية الثالث على مستوى العالم في نسبة مستخدمي الإنترنت، ونوضح في الجدول التالي رقم (3) المؤشر لكل دولة من الدول العربية.

جدول رقم (3) نسبة مستخدمي الإنترنت

الدولة/المؤشر	2000	2005	2010	2015	2020	2021
الجزائر	0.49	5.84	12.50	38.20	63.95	70.77
البحرين	6.15	21.30	55.00	93.48	99.67	100.00
جزر القمر	0.27	2.00	5.10	7.46	21.16	27.34
مصر	0.64	12.75	21.60	37.82	71.91	72.06
الأردن	2.62	12.93	27.20	54.22	75.45	82.76
ليبيا	0.19	3.92	14.00	27.41	44.39	48.77
لبنان	6.78	15.00	52.00	76.11	86.59	0.19
موريتانيا	0.26	0.98	4.50	24.10	58.76	..
المغرب	0.69	15.08	52.00	57.08	84.12	88.13
تونس	2.75	9.66	36.80	46.50	72.81	78.99
اليمن	0.08	1.05	12.35	24.09	31.85	34.25
السودان	0.03	1.29	10.47	13.50	28.40	25.09
سوريا	0.18	5.65	20.70	29.98	35.78	40.74
السعودية	2.21	12.71	41.00	69.62	97.86	100.00
قطر	4.86	24.73	69.00	92.88	99.65	100.00
الكويت	6.73	25.93	61.40	82.00	99.11	99.70
الإمارات	23.63	40.00	68.00	90.50	100.00	100.00
عمان	3.52	6.68	35.83	73.53	95.23	96.38

SOURCE: https://wdi.worldbank.org

نلاحظ من الجدول السابق أن دول الخليج كانت معدلات التزايد في نسبة عدد المستخدمين للإنترنت سريعة إلى أن وصلت إلى نسبة 100% عام 2021، وجاءت دول شمال أفريقيا في المركز الثاني بعد دول الخليج بالنسبة لمستخدمي الإنترنت؛ إذ وصلت كل من المغرب وتونس على التوالي إلى 88.13% ، 78,99% عام 2021، كما تقدم ترتيب مصر خمسة مراكز في مؤشر الإنترنت الشامل 2021 لتصبح في المركز 73 بين 120 دولة، مقارنةً بالمركز 78 عن العام السابق، كما احتلت المركز الرابع على مستوى الدول الإفريقية الواردة في المؤشر، وعددها29 دولة، وفقًا للتقرير

الصادر عن وحدة أبحاث مجلة، The Economist ، أيضًا جاءت مصر ضمن الدول مرتفعة الأداء في مؤشر تطور التقنيات الحكومية GovTech لعام 2020.

4- مؤشر صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (%من إجمالي صادرات السلع):

يوضح مؤشر صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (% من إجمالي صادرات السلع) مدى تطور الدولة وتوجهها نحو الاقتصاد الرقمي، فكلما زاد المؤشر؛ دل ذلك على تحسن إمكانيات الدولة تكنولوجيا؛ مِمَّا انعكس على صادراتها من السلع التكنولوجي (ياسر داود، 2022).

ومن ملحق رقم (4) يتضح أن النسب كانت ضعيفة للسنوات من 2001 وحتى عام 2008 تكاد لا تذكر، وهذا يدل على عدم اهتمام الدول العربية بمجال التكنولوجيا، وبدأت إلى حد ما في التحسن منذ عام 2014؛ إذ وصلت النسبة 2,84%، ثم ارتفعت لتصل 3,70% عام 2015، وعادت مرة أخرى لشبه ثبات ما يدل على أن هذه الدول لا زالت نسبتها ضعيفة بمقارنتها بدول جنوب شرق آسيا؛ مِمَّا يدل على التوجه العلمي والتكنولوجي وإمكانية الصناعة والتصدير لتلك الدول، ونوضح في الجدول التالي رقم(4) المؤشر لكل دولة من الدول العربية.

جدول رقم (4)

صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (% من إجمالي صادرات السلع)

	2000	2005	2010	2015	2021
الجزائر	0.00649	0.00545	0.0018	0.002	..
البحرين	0.03349	0.11157	0.25464	4.03127	..
جزر القمر	0.04571	0.02144	0.0854	0.04111	0.08674
مصر	0.11202	0.13047	0.13505	3.69912	2.8825
الأردن	1.82972	3.23939	1.29396	1.77728	1.20886
ليبيا	..	..	..	..	..
لبنان	1.31551	1.83751	7.11432	0.81808	0.54929
موريتانيا	..	..	..	..	0.00178
المغرب	6.85616	6.03963	3.77212	2.20684	2.13314
تونس	1.39763	1.97792	6.52618	5.41308	4.25872
اليمن	..	0.01737	0.03766	0.07574	..
السودان	..	..	..	0.0053	..
سوريا	..	0.00233	0.02211	....	
السعودية	0.02878	0.06764	0.11212	0.16037	0.40451
قطر	0.11259	0.03059	..	4.9E-05	0.00452
الكويت	0.03904	..	0.15594	0.15305	..
الإمارات	..	4.29856	..	2.51278	8.44519
عمان	0.43475	0.18118	0.09541	0.14344	0.50717

SOURCE: https://wdi.worldbank.org

نلاحظ من الجدول السابق أنَّ الأمر اختلف بالنسبة لدول الخليج لهذا المؤشر فجاء أداء كل من السعودية والكويت وقطر ضعيفًا، بينما الإمارات هي الأولى عربيًّا في مجال صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ إذ وصل المؤشر لديها إلى 8,4 % عام 2021، بينما جاءت مؤشرات كل من الكويت والسعودية ضعيفة، وتجدر الإشارة إلى أنَّ المغرب ولبنان وتونس تحقق مستويات زيادة ملحوظة، وكانت أكثر الدول العربية اهتمامًا بالتكنولوجيا العالية، ولكن حدث بهما تراجع ملحوظ عام 2021، فنجد المغرب كانت قد بدأت بداية قوية فحققت 6.8% عام، واستمرت في الارتفاع،

ولكن حدث تباطؤ في آخر ثلاثة أعوام، بينما كان أداء مصر 0.11% عام 2000 ضعيفًا، وبدأ في التحسن بداية من عام 2014؛ إذ بلغت النسبة 2.8% ، 3.96 % لعامي 2014 ، 2015، وبدأ بالتراجع؛ إذ بلغ 2.8 % عام 2021، ويعد أيضًا معدلًا ضعيفًا، وتحتاج مصر إلى النهوض به، وتحقيق معدلات أفضل.

2- المحور الثاني تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية:

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يوجد الكثير من التعاريف: فالاستثمار الأجنبي المباشر هو تدفق طويل المدى لرأس المال الخاص على الصعيد الدولي مع المراقبة المباشرة من طرف المستثمر للمشروع. **(Stephen.H, 1960, p. 11)**

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي التي تجلب معها التكنولوجيا والتأهيل الفني والإداري للعنصر، خاصة في حالة الاستثمارات المنشئة **(عبد الوافي وصالح، 2019 ، ص 109)**.

وتعرفه منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي O.C.D.E أنه الاستثمار القائم على تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسات من خلال تسيير حقيقي للمؤسسات عن طريق توسيع أو إنشاء أو إضافة فرع آخر، أو المساهمة في مؤسسة قائمة بالفعل، أو الاقتراض طويل الأجل .

ويمكن القول إنَّ هناك عوامل كثيرة تؤثر في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر وحجمه، وهي تختلف من دولة لأخرى بعضها يرجع إلى الدول المضيفة؛ (مثل مناخ الاستثمار السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، أسعار الصرف، ... إلخ)، فضلًا عن وجود عوامل أخرى مرتبطة بالمستثمر الأجنبي ذاته (**Badache Boubakeur,2016 ,p.42**).

الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية:

منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وكان الاستثمار الأجنبي يأتي إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكانت قطاعات؛ مثل: النفط، والغاز، والعقارات، والفحم، والتصنيع الكيميائي، والخدمات (خاصة في السياحة والضيافة)، والطاقة المتجددة هي المستفيد الرئيس من هذا الاستثمار الأجنبي المباشر، وقدمت هذه الاستثمارات دعمًا تنمويًّا كبيرًا للدول العربية.

الشكل رقم (1)

تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الدول العربية في الفترة 2001-2021

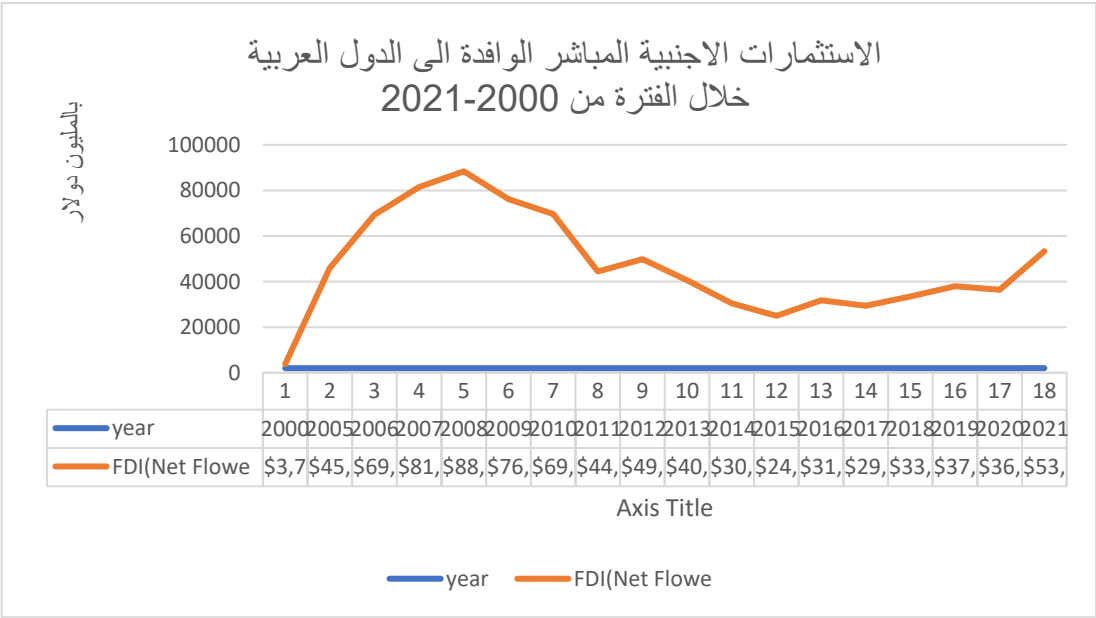

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات: https://data.albankaldawli.org/

يتضح من الشكل السابق أنه بالفعل ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية خلال الفترة من 2000- 2021 ما عدا الفترة التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر، والأزمة المالية العالمية 2008، كم تم تسجيل تراجع في تدفق الاستثمار

الأجنبي المباشر؛ ويعزو السبب إلى تراجع أسعار البترول؛ إذ لم تعد الدول المنتجة والمصدرة للبترول تملك الحوافز والضمانات السابقة التي كانت تمنحها للمستثمر الأجنبي، ويوضح ذلك نسبة التراجع المقدرة ب 14,5% من بداية 2015 مقارنة مع 2013، فلقد كافحت دول المنطقة لتأمين الاستثمار الأجنبي المباشر في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، وتلتها فترة حركات الربيع العربي في الفترة 2010–2011، التي أظهرت تراجعًا في FDI الوافد لتلك الدول؛ بسبب عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها هذه الدول منذ انتفاضات 2011، وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية المطاف مرة أخرى في 2015، واستقرت التدفقات بحلول عام 2018. وبحلول عام 2019، بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية 37.8 مليار دولار أمريكي فقط، مقارنة بـ88 مليار دولار أمريكي في عام 2007.

طبقًا لتقرير "مناخ الاستثمار الصادر من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات"، وكما هو مبين بجدول (1) بالملحق، فإنَّ تدفقات FDI إلى الدول العربية ارتفعت بنسبة 42% إلى حوالي 53 مليار دولار في 2021، وأضافت المؤسسة في تقريرها أن هذه الاستثمارات تمثل 6.3% من مجمل التدفقات الواردة إلى الدول النامية، و3.3% من مجمل التدفقات العالمية البالغة نحو 1.58 تريليون دولار، كما أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى المنطقة العربية ارتفع بنسبة 74 بالمئة في سنة 2022 على أساس سنوي ليصل إلى 1617 مشروعًا، وأنَّ التكلفة الاستثمارية لهذه المشاريع بلغت 200 مليار دولار بزيادة 358 بالمئة عن سنة 2021، وأوضحت المؤسسة في رصدها السنوي استمرار التركز الجغرافي للتدفقات الواردة للدول العربية، ويتضح ذلك من الجدول رقم (5) الآتي: حيث استحوذت خمس دول على أكثر من 96% من مجمل التدفقات في مقدمتها دولة الإمارات بحصة تجاوزت 39.1% ، وجاءت السعودية في المرتبة الثانية بحصة 36.5%، ثم مصر 9.7%، ثم سلطنة

عمان 6.8%، ثم المغرب بحصة 4.1% من إجمالي التدفقات إلى الدول العربية، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (5) قائمة أفضل عشر دول عربية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر عام 2021.

جدول رقم (5)

قائمة بترتيب الدول العربية الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لعام 2021

الدولة	القيمة بالمليار دولار
الإمارات	20.6
السعودية	19.2
مصر	5.1
عمان	3.6
المغرب	2.1
البحرين	1.7
موريتانيا	0.928
الجزائر	0.870
الأردن	0.622
تونس	0.660
السودان	0.462

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي للأونكتاد 2022

يلاحظ من الجدول السابق أن مصر تقدمت عن دول ذات الدخل المرتفع؛ مثل: عمان، والبحرين، فوفقًا لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار نجد أنَّ مصر تصنف ضمن الاقتصادات الجاذبة للاستثمار القائم على الكفاءة والفاعلية، التي تميزت أكثر بتبني واستحداث وسائل إنتاجية أكثر فاعلية وكفاءة، وتقدمت موريتانيا على الأردن في جذب ال FDI رغم اختلاف مستوى الدخل.

وأيضًا طبقًا لما ورد في التقرير الصادر من منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد لعام 2022، أن أكبر 5 دول عربية جذبًا للاستثمار الأجنبي المباشر جاءت كالآتي: تصدرت الإمارات الدول العربية، واحتفظت بالمركز الأول بقيمة 22.7 مليار دولار، وتقدمت مصر لتصبح الأولى أفريقيًّا، والثانية عربيًّا؛ إذ بلغ الاستثمار الوافد إليها 11.4 مليار دولار عام 2022، وسجلت بذلك زيادة 122% عن العام السابق 2021؛ إذ كان 5.1 مليار دولار، ويرجع ذلك للتطور الواضح في بيئة الأعمال المصرية الداعمة للمشروعات الناشئة ورواد الأعمال، والمستفيدة من التنسيق بين القطاع الحكومي والخاص في هذا الشأن، وذلك كما أوضحته مؤسسة ماجنت المتخصصة في استثمارات الشركات الناشئة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واستطاعت مصر أن تجذب أكبر عدد من الاستثمارات الموجهة للشركات الناشئة في المنطقة عام 2019؛ إذ تصدرت التكنولوجيا المالية تلك القطاعات، وفي عام 2020 تصدرت التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية القطاعات الأكثر جذبًا للاستثمار.

كما جاءت السعودية في المركز الثالث بقيمة 7.9 مليار دولار، تلتها عمان في المركز الرابع بقيمة 3.7 مليار دولار، ثم المغرب، وهي من الدول ذات الدخل المتوسط، في المركز الخامس ب 2.1 مليار دولار.

ويلاحظ أنَّ كلًّا من الإمارات والسعودية وعمان من الدول ذات الدخل المرتفع، بينما كل من مصر والمغرب من الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى، وموريتانيا حصلت على المركز السابع في جذب FDI، وهي من الدول ذات متوسط الدخل الأدنى، هذا التباين في مستوى الدخول في الدول العربية لم يكن السبب المباشر أمام جذب ال FDI ، ولكن اختلاف الفرص الاستثمارية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، واتباع سياسات استثمارية جيدة تناسب كل دولة، فمثلًا نجد أنَّ الإمارات تميزت وتصدرت المركز الأول لعدة سنوات؛ إذ قامت بوضع خطط قوية دعمت القطاعات غير النفطية؛ مثل: قطاع

الخدمات، ما انعكس على مؤشرات التحول الرقمي الحكومي لديها، والتوظيف في الشركات، وأصبحت واجهة يقصدها المستثمرون ليس فقط للقطاعات النفطية.

المحور الثالث– علاقة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالاستثمار الأجنبي المباشر ICT /FDI:

تؤكد معظم الدراسات والأبحاث السابقة وجود علاقة بين مستوى ICT في الدول المضيفة FDI الوافد إليها؛ إذ أصبحت الدول ذات المستوى الأعلى في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي التي لها قبول أفضل من غيرها؛ ومن ثم فهي دول جاذبة للاستثمار، فمعظم الدراسات التي بحثت تأثير ICT في FDI، إما أن تأخذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل مباشر كمحدد لتشجيع الاستثمار بالدولة المضيفة، أو بشكل غير مباشر (مثل مستخدمي الإنترنت والهواتف المحمولة) التي يمكنها جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق خفض تكلفة البحث والوصول (أي تقليل الفارق الزمني) بين الطلب والإنتاج، وخلق صلة مباشرة ومستمرة بين المنتجين والمستهلكين؛ مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج في ظل زيادة المنافسة؛ ويؤدي إلى زيادة الإنتاجية، والمزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر **(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2008)**.

لقد أصبحت التكنولوجيا المعتمدة على الإنترنت هي المحرك الرئيس للمعلومات في العالم، ويعتمد المستثمرون على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الإنترنت) في خدمات المعلومات؛ لمعرفة أفضل الفرص والمواقع، (وكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف (MIGA)) هي إحدى الخدمات الإلكترونية الشهيرة المتخصصة في ترويج الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم جميع المساعدات الفنية للمستثمرين؛ مثل: فرصة الاستثمار، وقياس النشاط الترويجي، والمخاطر، وتقديم التأمين، وما إلى ذلك.

كما تُعَدُّ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مصدرًا أرخص وأسرع لتزويد المستثمرين بالمعلومات التي يحتاجون إليها؛ مثل: الأدوات عبر الإنترنت، وملايين الاستثمارات، وخاصة الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة، وبشكل عام تؤدي دورًا مهمًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لجميع البلدان، وخاصة الدول النامية. في السنوات الأخيرة، كانت أهم الأدوات المبتكرة التي يستخدمها وسطاء ترويج الاستثمار (IPIs)، هي تقديم خطة التسويق، وبرنامج الرعاية اللاحقة، ونشر المعلومات، والبحث على شبكة الإنترنت، والاتصال بالجهات ذات الصلة، وتقييم حملات ترويج الاستثمار.

لقد غيرت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أنماط التجارة العالمية، فلقد سمحت بتقسيم المنتج، وتوزيعه في مواقع مختلفة؛ ما أدى إلى انخفاض تكلفة النقل في التجارة للأجزاء والمكونات (**Jones, R., Kierzkowski, H. (2001),pp . 17-34**) ، واللاعب الرئيس في تجارة الأجزاء والمكونات هو الشركات المتعددة الجنسيات ضمن الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي، وتمثل الشركات المتعددة الجنسيات حوالي ثلثي التجارة العالمية من خلال علاقات تعاقدية رأسية (**Broadman, H.G. (2005) pp.337-373**)، وتعتمد معظم الشركات المتعددة الجنسيات على التوزيع لمنتجاتها بين فروعها المختلفة في الدول، ووفقًا للميزة النسبية لكل دولة؛ إذ تحصل على أقل تكلفة لإنتاج السلع مع الاستفادة من شبكة الإنتاج الدولية. وهنا يظهر دور ICT ، وانة يعتبر محدد رئيسى في هذه التحولات والعمليات التى ادت الى خدمة ونتيجة افضل.

ومن ناحية أخرى، فهناك تأثير أفقي من زيادة استثمارات ICT على "الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي" مستفيدًا من اتساع السوق في البلد المضيف، وخاصة في الأسواق الكبيرة لإنتاج المصنعين والخدمات، حيث يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتنامية لإدارة سلسلة التوريد (**Gholami, R, Tom Lee,S & Heshmati A. (2003) pp3-4**) .

ويمكن أن يكون ل ICT تأثير غير مباشر في FDI من خلال محددات أخرى، في زيادة البنية التحتية لICT ، والدعم اللوجستي، مع الحد من العوامل الخارجية السلبية لأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات آثار في الأسواق المحلية وأسواق التصدير، وهو ما يمكن اعتباره أحد عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير. كما أدى نمو الإنترنت إلى زيادة الشفافية، التي تعد مفتاحًا للبيئة التنظيمية بما في ذلك السياسات الحكومية، والحكم الرشيد، والحد من الفساد الذي أصبح أحد المحددات الرئيسة للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي الدول الديمقراطية يكون توزيع السلطة أكثر شفافية من حماية حقوق أصحاب المال، وخفض مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك ما يزيد القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في البلدان النامية **(Louis, R., Goul, and others (2012),pp.116-149)** ، وبالرغم من أنه ثبت أن هناك تأثيرًا لICT في FDI في الآونة الأخيرة، خاصة في الدول المتقدمة، فإنَّ هذا التأثير أقل نسبيًا في الدول العربية باستثناء دول الخليج، وذلك بالمقارنة مع العوامل الأخرى الرئيسة؛ كالأجور، والضرائب المنخفضة، والموارد الطبيعية، وسياسات الاستثمار المواتية **(Amany,2016 ,p.154) .**

والشكل الآتي يوضح مدى استخدام ICT في التحول الرقمي للقطاعات الاقتصادية داخل الدول العربية.

شكل (2) نرجة رقمنة القطاعات الاقتصادية في الدول العربية

مؤشر رقمة القطاعات الاقتصادية (تصاعديًا من 1–5)

(1) (نرجة رقمنة ضعيفة)، (5) (نرجة رقمنة مرتفعة)

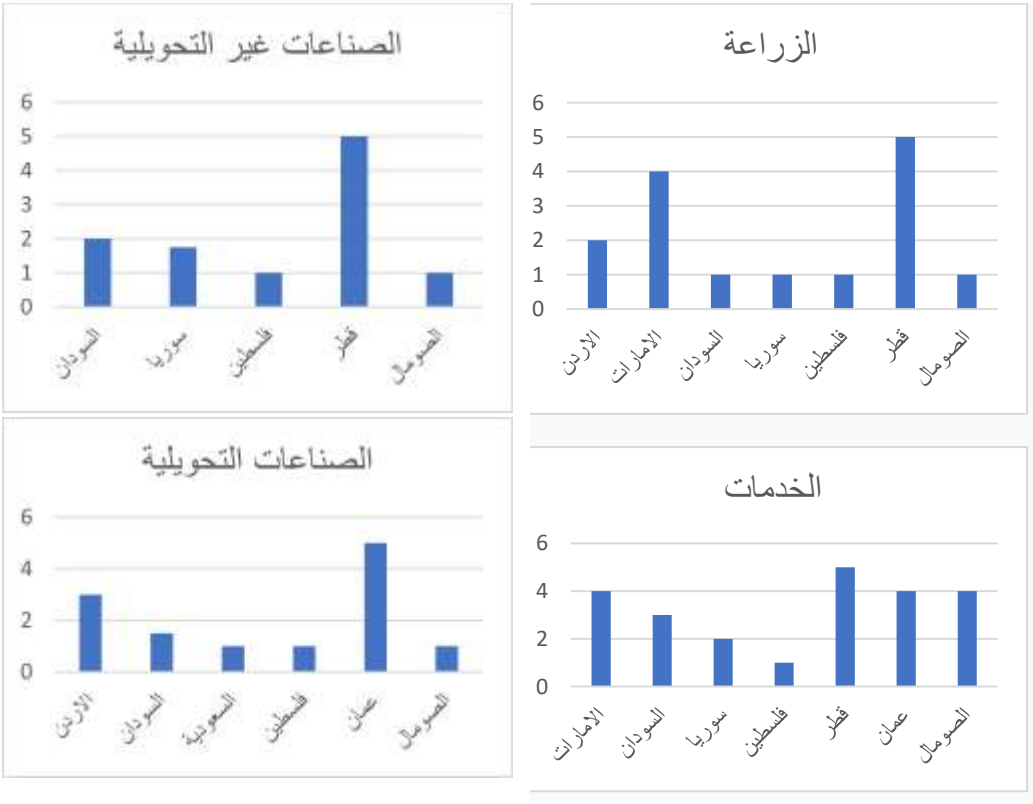

المصدر : صندوق النقد العربي 2020 ، استبيان التحولات الرقمية في الدول العربية.

من الشكل السابق يتضح أنَّ الإمارات هي الأعلى رقمنة لقطاع الخدمات، تليها قطر والصومال، بينما جاءت قطر الأعلى رقمنة لقطاع الصناعات التحويلية، تليها

الأردن، وجاءت أيضا قطر الأعلى رقمنة لقطاع الصناعات غير التحويلية، وهي الأعلى أيضًا في قطاع الزراعة، وعلى الرغم من ذلك لم تظهر دولة قطر ولا الصومال ضمن قائمة الدول العربية الأكثر جذبًا للاستثمار الأجنبي المباشر، بينما ظهرت موريتانيا ذات متوسط الدخل الأدنى في قائمة الدول الأكثر جذبًا ل FDIمحققة المركز السابع، ما يدل على أنَّ تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جاء متباينًا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأنَّ هناك عوامل أخرى بخلاف مستويات الدخل كانت هي المؤثرة، وهو ما يؤكد أيضًا صحة الفرضية الثانية التي تنص على أنَّ الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للدول العربية ناقل للتكنولوجيا أكثر من أنه باحث عنها، ويؤكد أيضًا أنَّ هناك متغيرات أخرى بخلاف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

إنَّ الدول التي لديها انتشار متساو لICT لن يكون لديها تأثيرات مماثلة ل ICT على أداء الاقتصاد العام لهذه الدول(**Sherif Kamel&others,(2009) 36,1, 1-21**)، كما يمكن ملاحظة أن أكبر الفوائد الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون في الدول ذات الدخل المرتفع والمتوسط، وهذا ما يظهره فعلًا تقرير (الأونكتاد، 2022) الذي أوضح أن أكبر دول جاذبة للاستثمار خلال عام 2022 هي الإمارات، ومصر، والسعودية، وعمان، والمغرب على الترتيب.

ومن ثم جاءت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية متباينة، ولم تعتمد في ذلك بالشكل الأساسي على اختلاف مستويات ICT، بل يرجع ذلك لاختلاف الفرص الاستثمارية المقدمة من الدول المضيفة أمام الدول الأجنبية، بالإضافة لبعض المتغيرات الأخرى الحاكمة، التي يختلف تأثيرها من دولة إلى أخرى، التي من الممكن أن تؤثر في جذب FDI إلى الدول العربية؛ مثل: درجة الانفتاح التجاري، وأسعار الصرف، ومعدل التضخم، ومؤشرات الحوكمة التي اختلفت من دولة

لأخرى، وسيتم توضيح ذلك من خلال الدراسة القياسية ومدى تأثير كل متغير في FDI .

المحور الرابع– الدراسة القياسية لتوضيح الأثر بين ICT و FDI في الدول العربية

بيانات النموذج:

بناء على هذه الدراسة سيتم تحديد أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية محل الدراسة، وذلك باستخدام تحليل بيانات البانل الساكنة (السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية)؛ إذ يسمح هذا النوع من النماذج بدراسة العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمار الأجنبي المباشر من حيث البعد الفردي للدول والبعد الزمني باستخدام أحد النموذجين (نموذج الانحدار ذي الآثار الثابتة (Fixed Effects model) – نموذج الانحدار ذي الآثار العشوائية (Random Effects model)) .

وقد تم اختبار فرضية الدراسة بالتطبيق على بيانات الدول العربية، واختيرت 19 دولة، واستخدمت الفترة من 2000– 2021، وتم اختيار الدول طبقًا لتوافر البيانات المتاحة من بيانات البنك الدولي ومؤشرات التنمية العالمية (WDI)، والاتحاد الدولى للاتصالات.

وبعد إجراء عدد من تجارب القياس تم الاستقرار على النموذج الآتي:

تم استخدام بعض المتغيرات المناسبة لقياس هذه العلاقة، سيتم تعريفها أولًا، ثم الاختبارات والإجراءات التي تم الوصول لتحقيق الغرض من الدراسة، وهو قياس أثر هذه العلاقة.

أولًا- التعريف بمتغيرات الدراسة:

بالرجوع إلى الدراسات التطبيقية السابقة ودراسة المتغيرات بها تم تحديد متغيرات هذه الدراسة، وتمثلت في الآتي:

المتغير التابع FDI : يتمثل المتغير التابع لهذه الدراسة في الاستثمار الأجنبي المباشر تم الحصول على البيانات الخاصة بهذا المتغير من بيانات البنك الدولي.

المتغيرات المستقلة: مجموعة من المتغيرات التي ترى فيها الباحثة، وبالاعتماد على الدراسات السابقة أنها قد تكون ذات صلة وثيقة ومؤثرة في المتغير التابع.

2- (ICTindic) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: وهو مؤشر مركب تم احتسابه بواسطة الباحثة باستخدام عدة مؤشرات فرعية:

هي (Fixtell) عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 فرد من السكان، (Mcell) عدد خطوط الهاتف المحمول لكل 100 فرد من السكان، Inter User (ومؤشر للاستخدام وهو عدد مستخدمي الإنترنت كنسبة من إجمالي السكان)، بالإضافة إلى (exports (% of total goods exports صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (% من إجمالي صادرات السلع) .

GDPg معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: وهو مؤشر يوضح الوضع الاقتصادي للدولة، ومن المتوقع أن تكون علاقته طردية بالمتغير التابع.

GOV مؤشر الحوكمة: تم استخدام مؤشرات الحوكمة، وهي مقاييس ذاتية لجودة المؤسسات، وتم إنشاؤها للبنك الدولي بواسطة كوفمان وآخرين، وحسب توافر البيانات للدول محل الدراسة قامت الباحثة بإعداد مؤشر مركب يضم (المساءلة، مكافحة الفساد، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية)، تم تدرج جميع درجات المؤشرات من -2.5 إلى +2.5 (كوفمان وآخرون، 2008).

وبالنسبة لمتغيرات التحكم:

OPPE الانفتاح التجاري، أو ما يسمى بالعولمة التجارية: يُظهر مدى التكامل فيما بين الدول العربية وباقي دول العالم، فهو يعكس درجة انفتاح الدولة، وهو نسبة مجموع الصادرات والواردات في التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن يكون هناك علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر.

الانفتاح التجاري = (الصادرات + الواردات)/ الناتج المحلي الإجمالي

INF معدل التضخم: ويُعَدُّ من المؤشرات المهمة التي لها أثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما كان معدل التضخم منخفضًا كان معامل جذب للمستثمرين الأجانب، كما أنه أحد المتغيرات الاقتصادية التي تعكس عدم الاستقرار الاقتصادي في أي دولة؛ مِمَّا يؤثر سلبًا في مستوى الربحية، وفي قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، فالمتوقع أن تكون الدول التي معدل التضخم بها منخفض أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك بسبب انخفاض مخاطر معاملات النفقات للمستثمر الأجنبي، التي سيكون لها تأثير في ربحه المتوقع. وعليه فمن المتوقع أنْ تكون هناك علاقة سلبية بين معدل التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر.

وتم الحصول على بيانات كل المتغيرات السابقة تابعة ومستقلة من بيانات البنك الدولي.

ثانيًا– خطوات تقدير النموذج:

١– الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

- قبل البدء بتحليل وتقدير النموذج يتم أولًا وصف متغيرات النموذج، وذلك باستخدام التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، والجدول الآتي يوضح معالم الدراسة للمتغير التابع FDI والمتغيرات المستقلة.

جدول رقم **(1)**

	FDI	GDPg	EX_RATE	ICTINDIC	INF	GOV	OPPE
Mean	2.742301	3.195557	200.1682	1.07E-08	7.524959	3.55E-16	77.08903
Median	1.590836	3.486546	3.750000	-0.043176	3.354758	0.228776	77.97470
Maximum	27.65204	86.82675	2002.405	3.766587	359.0930	3.064515	191.8726
Minimum	-10.95398	-50.33852	0.268828	-2.675830	-10.06749	-2.728954	0.000000
Std. Dev.	3.837044	8.627813	444.1776	1.190959	22.55562	1.630796	37.98416

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

كما هو موضح بالجدول (1) السابق، فقد بلغ متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في دول العينة (2.74%) وانحراف معياري مقدر ب 3.83 % ، كما أن متوسط المؤشر المركب المعبر عن تنمية ICT في الدول العربية (3.19%) وانحراف معياري 8.62%، وأيضًا تم احتساب الحد الأدنى minimum والحد الأعلىmaximum لباقي قيم متغيرات الدراسة، ويلاحظ أن متوسط تغير أسعار الصرف قد بلغ 200.16 وانحراف معياري 444.17؛ مِمَّا يعني أنه المسئول الأكبر عن تشت العينة، كما نجد أن مؤشر ICT أقل انحراف معياري عن باقي المتغيرات المختارة للدراسة؛ مِمَّا يعني أنه المسئول عن تمركز عينة الدراسة.

تحليل الارتباط بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع:

تم استخدام اختبار بيرسون؛ لاختبار العلاقة ما بين متغيرات الدراسة الآتية: المتغير التابع (تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر) ، والمتغيرات المفسرة (نمو الدخل المحلي تغيرات أسعار الصرف، مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التضخم، مؤشر الحوكمة، العولمة التجارية)، وذلك بالنسبة لدول العينة للفترة (2000 –2021)، والجدول الآتي يوضح نتائج تحليل مصفوفة الارتباط:

جدول رقم (2) مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

Correlation							
t-Statistic							
Probability	FDI	GDPG	EXRATE	ICTINDIC	INF	GOV	OPPE
FDI	1.000000						

GDPG	0.079315	1.000000					
	0.2042	-----					
EX_RATE	0.157672	-0.141286	1.000000				
	0.0112	0.0232	-----				
ICTINDIC	0.066638	-0.056393	-0.019052	1.000000			
	0.2863	0.3670	0.7607	-----			
INF	0.039554	-0.183289	0.258586	-0.259791	1.000000		
	0.5271	0.0031	0.0000	0.0000	-----		
GOV	0.167355	0.137253	-0.268231	0.629056	-0.320458	1.000000	
	0.0071	0.0275	0.0000	0.0000	0.0000	-----	
OPPE	0.384464	0.113139	-0.163561	0.605557	-0.169385	0.646384	1.000000
	0.0000	0.0696	0.0085	0.0000	0.0064	0.0000	-----

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد علي مخرجات Eviews 12

من مصفوفة الارتباط، كما هو موضح بالجدول السابق رقم (2)، توجد علاقة ارتباطية بإشارة موجبة بين المتغير التابع FDI وبين المتغيرات المستقلة جميعها، أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فجاءت النتائج موضحة عن وجود علاقات قوية بينهما، بين مؤشر الحكومة الرشيدة (الحوكمة) وبين العولمة التجارية؛ إذ قدرت بنسبة 64%، وهناك علاقة قوية بين مؤشر ICT وكل من الحوكمة (GOV)، والعولمة التجارية (OPPE قدرت بنسبة 62.9% ، 60% على التوالي، بينما جاءت ضعيفة نوعًا ما بين المتغيرات المستقلة الأخرى وبعضها.

دراسة سكون السلاسل الزمنية المقطعية:

يعد التأكد من تحليل السكون لكل متغيرات الدراسة أمرًا ضروريًّا ومهمًا؛ ذلك لأن عدم سكون هذه المتغيرات يؤدي إلى ضعف الدراسة؛ إذ نتائجها تكون مضللة وغير صادقة في بعض الأحيان، وبعد دراسة السكون لمتغيرات هذه الدراسة وجد

أن كل المتغيرات ساكنة عند مستوى I(0)، وقد تم استخدام 3 اختبارات هما (Levin, Lin & Chu t* LLC) ، وأختبار (ADF) – Fisher Chi– square ، واختبار (PP)– Fisher Chi–square– ، وتتمثل فرضية العدم في هذه الاختبارات في وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية للمتغير غير ساكنة، أما الفرضية البديلة فتتمثل في عدم وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية للمتغير ساكنة.

وبما أن كل الاختبارات لكل المتغيرات كما هو موضح بالملحق الإحصائي، كانت ال P–value أقل من 0.05؛ أي أنها معنوية، فيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، والمتغيرات هكذا جميعها ساكنة I(0) .

تقدير نماذج السلسلة المقطعية الزمنية:

تم صياغة نموذج التقدير كالآتي:

$$FDI = \beta0 + \beta1\ GDPG\ it + \beta2\ ICTINDI\ it + \beta3\ EXRATE\ it + \beta4\ INF\ it + \beta5\ GOV\ it + \beta6\ OPPE\ it + \mu\ it$$

$$i = 1....19 \qquad t = 2000.....2021$$

منهجية النموذج : حتى يتم تقدير السلاسل الزمنية هناك 3 اختبارات استدلالية ، هذه الاختبارات الثلاثة، هي: Residual variance ، Breusch pagan ، Hausman للاستدلال على أي منهجية من الثلاثة أفضل لتقدير النموذج، وهي: التأثيرات الثابتة (FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية(RFM) .

اختبار هوسمان Hausman:

عن طريق اختبار هوسمان يكون الاختيار الفاصل حيث يتم المفاضلة بين النموذجين FEMو , REF وحيث تشير فرضية العدم لهذا الاختبار إلى أن REF هو الملائم. وتشير الفرضية البديلة إلى أن نموذج FEM هو الملائم.

وقد جاءت نتيجة الاختبارP-Value معنوية 0.023603 ؛ أي أنه يتم قبول الفرضية البديلة، التي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة FEM هو الملائم.

أي أن الفروق الفردية والاختلافات الواردة بين الدول العربية بالنسبة لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تكن من الأمور المؤثرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتلك الدول، وتم بالفعل اختيار منهجية النموذج FEM– Two way .

Total panel (unbalanced) observations: 258

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPG	0.015384	0.029960	0.513504	0.6081
ICTINDIC	0.739395	0.476192	1.552726	0.1220
EXRATE	0.014660	0.011826	1.239649	0.2165
INF___	-0.000613	0.017037	-0.035992	0.9713
GOV^2	0.022096	0.183167	0.120632	0.9041
OPPE__GDP_	0.037474	0.008856	4.231260	0.0000
C	-2.148877	1.607962	-1.336398	0.1828

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)
Period fixed (dummy variables)

Root MSE	1.960934	R-squared	0.648431
Mean dependent var	2.849897	Adjusted R-squared	0.577789
S.D. dependent var	3.313607	S.E. of regression	2.153108
Akaike info criterion	4.525804	Sum squared resid	992.0774
Schwarz criterion	5.131735	Log likelihood	-539.8287
Hannan-Quinn criter.	4.769452	F-statistic	9.179069
Durbin-Watson stat	0.944226	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

الاختبارات التشخيصية لنموذج الآثار الثابتة (FEM) : (مشاكل القياس)

الهدف من هذه الإجراءات هو التأكد من جودة وكفاءة نموذج الآثار الثابتة كما يأتي:

جدول رقم (3) الاختبارات التشخيصية

Diagnostic Tests	Teste used	Result
1) auto corrélation		p-value = P(|t| > 10.871) = 4.49159e-09
) Heteroskedisticity 2	White's test	LM = 89.3032 1.36678e-08= p-value
3) Serial correlation	z = 4.70074	with p-value = 2.59225e-06
4) Normality Form		Chi-square(2) = 120.841 with p-value 0.00000
) Normality of 5 Residual		Chi-square(2) = 120.841 p-value = 5.75041e-27

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-views 12

يتضح من الجدول السابق الآتي:

1- اختبار الارتباط الذاتي فTest auto corrélation

يهدف هذا الاختبار إلى تقييم العلاقة بين حد الخطأ لفترة زمنية معينة مع حد الخطأ لفترة زمنية أخرى، ذلك من خلال الفروض الآتية:

Ho : لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي.

H1 : توجد مشكلة ارتباط ذاتي.

وجد وكما هو موضح بالجدول السابق، أنَّ قيمة Prob بلغت 1.36678e-08، وهي أقل من 1%؛ أي أن الاختبار معنوي، ويتم رفض الفرض العدمي، وقبول الفرض البديل ما يعني أن النموذج يحتوي على مشكلة ارتباط ذاتي.

2- اختبار شرط ثبات تباين البواقي Heteroscedastic

H 0 -ثبات التباين. H 1: -عدم ثبات التباين.

وجد أن قيمة Prob بلغت **4.49159e-09** ، وهي أقل من 1%؛ أي أن الاختبار معنوي، ويتم رفض الفرض العدمي، وقبول الفرض البديل ما يعني أن النموذج يحتوي على مشكلة عدم ثبات تباين البواقي.

2- اختبار شرط عدم ارتباط المتغيراتcollinearity:

للتأكد من عدم وجود ارتباط المتغيرات نقوم باختبار Variance Inflation Factors، فإذا كان هناك متغيرات لها قيمة أكبر من 10 يعني ذلك وجود المشكلة. وبإجراء الاختبار جاءت كل المتغيرات لها قيمة أقل من 10؛ مما يدل على أنه ليس هناك ارتباط بين المتغيرات وبعضها البعض.

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات النموذج، وذلك من خلال الاعتماد على اختبار Jarque-Bear

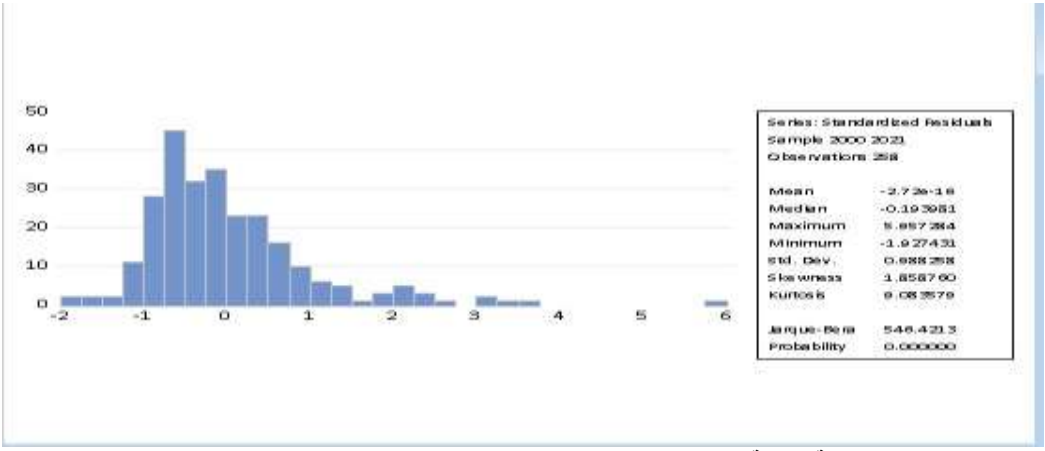

المصدر/ تم تقديره بواسطة الباحثة باستخدام برنامج Eviews 12

يتضح أن قيمة Probability بلغت 0.000؛ ومن ثم يمكن قبول الفرض البديل؛ أي أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

مِمَّا سبق يمكن إعادة كتابة معادلة النموذج، وذلك بعد معالجة مشاكل القياس، وإعادة تقدير النموذج مرة أخرى ليصل إلى النتائج النهائية كما يأتي:

$$FDI = \beta0 + \beta1\ GDPG\ it + \beta2\ CTINDI\ it + \beta3\ EXRATE\ it$$

$$\beta5\ GOV\text{^}2\ it + \beta6\ OPPE\ it + \mu\ it + + \beta4\ INF\ it$$

بعد الكشف عن مشاكل القياس كما سبق، يتم معالجة هذه المشاكل باستخدام أمر Robust LS – cross–section SUR(PCSE) – من البرنامج وإعادة تقدير النموذج مرة أخرى، فجاءت النتائج كالآتي:

جدول رقم (4) نتائج النموذج بعد معالجة مشاكل القياس

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
GDPG	-0.008827	0.021136	-0.417646	0.6762
ICTINDIC	-0.303522	0.137288	-2.210840	0.0270
EXRATE	0.002135	0.000383	5.580513	0.0000
INF___	0.094190	0.010652	8.842402	0.0000
GOV^2	-0.232946	0.057042	-4.083768	0.0000
OPPE__GDP_	0.041815	0.004229	9.887187	0.0000
C	-1.390187	0.384031	-3.619990	0.0003
R-squared				0.648431
Adjusted R-squared				0.577789

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

تحليل النتائج:

يتضح من الجدول السابق الآتي:

1- تفسر المتغيرات المستقلة معًا نحو 64 % من التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة الدراسة، وهي تعد قيمة جيدة؛ ومن ثم فإنَّ تكيف متغيرات الدراسة مع النموذج القياسي يُعَدُّ ذا جودة مرتفعة نسبيًّا.

2- إن جميع المتغيرات المستقلة بينها وبين المتغير التابع علاقة معنوية؛ أي أنها تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر، ماعدا معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليس له علاقة معنوية مع (المتغير التابع) الاستثمار الأجنبي المباشر، على الرغم من أنه متغير تقليدي ثبت تأثيره في الكثير من الدراسات السابقة باعتباره محددًا رئيسًا، فإن وجوده بالدراسة الحالية كمتغير إضافي لم يظهر له تأثير في المتغير التابع FDI .

3- هناك علاقة معنوية موجبة بين كل من التضخم وأسعار الصرف كمتغيرات مستقلة حاكمة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (متغير تابع)، ولكن تأثيرهم ضعيف يكاد يكون التأثير شبه ثابت.

4- هناك علاقة معنوية بين الانفتاح التجاري وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكنها ضعيفة، فزيادة الانفتاح التجاري بمعدل 1% يودي إلى زيادة معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ب(4%) إلى الناتج المحلي الإجمالي.

5- أيضًا هناك علاقة معنوية، ولكنها سالبة بين مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مؤشر مركب) وبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن أن تكون النتيجة المتحصل عليها نظرًا إلى أن البنية التحتية ل ICT في معظم الدول العربية ما زالت ضعيفة، وهو ما يتوافق والتحليل النظري للدراسة، الذي أوضح أن دولة مثل موريتانيا، وهي سجلت أقل قيم لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات، جاءت ضمن أعلى 10 دول تدفق الاستثمار الأجنبي إليها، وحصلت على المركز السابع، ويرجع ذلك إلى أنَّ الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد موجه نحو القطاعات النفطية والقطاعات غير المرتبطة بالتكنولوجيا أو قليلة التكنولوجيا؛ إذ التوجه نحو الاستثمار في البترول والمواد الخام والصناعات الغذائية، وكانت جميعها صاحبة النصيب الأكبر من تلك الاستثمارات، فغياب

الاستثمارات ذات التقنية العالية الوافدة لهذه الدول تؤكد أن المحددات التقليدية؛ مثل: حجم السوق، والموارد الطبيعية؛ مثل: النفط، وغيرها من المحددات– تعد أكثر أهمية وتأثيرًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة مع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال فترة الدراسة، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى بأن FDI الوافد للدول العربية ذا علاقة معنوية مع ICT ، ولكنها ليست علاقة قوية، ويؤكد أيضًا صحة الفرضية الثانية بأن FDI ناقل للتكنولوجيا، وليس باحثًا عنها في الدول العربية، وتأثير ICT قد جاء متباينًا طبقًا لمستويات الدخول في الدول العربية، وذلك أيضًا تحقق من كون الدول ذات الدخل المرتفع والمتوسط هي الأكثر جذبًا للاستثمار.

6- توجد علاقة معنوية، ولكنها ذات تأثير عكسي بين مؤشر الحوكمة (مؤشر مركب) وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فانخفاض مؤشر الحوكمة بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة FDI كنسبة من الناتج المحلي ب(23%) ، فقد تراجع الاستثمار في كثير من الدول العربية على الرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية لها، وذلك يعود إلى انخفاض مؤشر الحوكمة لديها، فالمؤسسة ذات الجودة السيئة تؤدي إلى زيادة التكاليف المحملة للمعاملات في التبادل، وزيادة عدم اليقين بشأن العقود والإدارة الاقتصادية، ويستثنى من هذا التراجع دول مجلس التعاون الخليجي والأردن والمغرب وتونس؛ إذ جاء مؤشر الحوكمة بمعدلات موجبة، ولكن ظهر التأثير عكسيًّا؛ نظرًا لكثرة عدد الدول العربية المتراجعة في هذا المؤشر.

وبالنظر للنتائج يمكن الوصول لبعض **التوصيات** التي من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للدول العربية:

- الاهتمام بتحسين مؤشرات الحوكمة حيث تأكد تأثيرها (فمزيد من الاستقرار السياسي/ تشجيع استثمار القطاع الخاص، وتذليل العقبات أمامه / تدعيم القطاع العام وإحكام الرقابة عليه؛ لمكافحة الفساد داخله/ وتحسين جودة أداء القطاع العام).
- تعزيز الأداء الحكومي باتباع مبدأ الشفافية، وتطوير قواعد البيانات، واتباع المعايير الدولية في هذا الشأن.
- وضع خطة لتدعيم الاستثمارات البينية العربية وتشجيعها.
- التركيز والاهتمام أكثر بالبنية التحتية وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ مما يجعل تحول توجه الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للدول العربية نحو الصناعات المرتبطة بالتكنولوجيا.
- تشجيع وتدعيم البحث والابتكار في المجالات الرقمية.
- وضع خطط متكاملة لتهيئة المناخ الاستثماري بمختلف مكوناته السياسية والاقتصادية والمؤسسية؛ لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعات الدولة المختلفة .

المراجع

- البرزنجي حيدر شاكر و الهواسي محمود حسان، تكنولوجيا وأنظمة المعلومات في المنظمات المعاصرة: منظور إداري– تكنولوجي المجلد (181) : دار الكتب والوثائق . 2014 ص ص 11–13
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر حماية المستثمر 2015– سلسلة بيئة الأعمال في الدول العربية – الكويت – 2015 .
- إيناس فهمى حسين، " أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الشامل : دراسة تطبيقية على الدول النامية والعربية " ، مجلة –كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، الإصدار 21، العدد (3) جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، يوليو 2020
- جيهان عبد السلام عباس– قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي بدول أفريقيا جنوب الصحراء منذ عام 2005 مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الثامن عشر – أبريل 2023
- سناء بوشوك، وآخرون، "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التحول نحو اقتصاد المعرفة"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة ، المجلد 9 ، العدد 1 ، عام 2020 ، (الجزائر: مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر ، 2020) ص ص . 780– 781 .
- علاوى محمد لحسن، واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوطن العربي: دراسة تحليلية لبعض المؤشرات في الدول العربية _ محلة أبعاد اقتصادية –جامعة أمحمد بوقرة بومرداس – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– العدد5 ،2015 .
- مروة عادل سعد الحسنين– استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية في قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التجارة البينية لدول الكوميسا – مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية _ جامعة القاهرة – المجلد 24– العدد 2 (95)–أبريل 2023 .
- ياسر إبراهيم داود، عصام أحمد البدرى –أثر الاستثمار في رأس المال البشري على تحسين أداء– مجلة الدراسات التجارية المعاصرة المجلد (8)– العدد (13) . الجزء الأول يوليو 2022م) .
- Amany Fakher- The Impact of Investment in ICT Sector on Foreign Direct Investment: -Applied Study on Egypt *Review of Integrative Business and Economics Research*, Vol. 5, no. 2, pp.151-166, April 2016
- Badache Boubakeur - An Analysis and Evaluation of the Investment Attraction and Investor Protection on the Direct Foreign Investment Flow and Business Environment in the Arab Countries- Global Journal of Economic and Business- (GJEB) 1 (1) (2016) 40-52 .
- Broadman, H.G. (2005). "From disintegration to reintegration: Eastern Europe and the former Soviet Union in international trade", International Bank for Reconstruction and development, World Bank, 337-373.

- Cheikhi Malika - The relationship between Information and Communication Technology to Foreign Direct Investment in the MENA countries, An empirical study - Journal of Economic)using the joint integration model for the period (2007-2017 Growth and Entrepreneurship Vol. 5, No. 3, 103-117 (2022)
- Gholami, R, Tom Lee,S & Heshmati A. (2003), The Causal Relationship Between Information and Communication Technology (ICT) and Foreign Direct Investment (FDI), World Institute for Development Economics Research,Discussion Paper No. 2003/30 .
- Heshmati, A., Addison, T. (2003). "The new global determinants of FDI flows to developing countries". World Institution for Development Economics Research, Discussion Paper, (45).
- Jones, R., Kierzkowski, H. (2001). "A Framework for Fragmentation", in Arndt, S & Kierzkowski, H (eds.). "Fragmentation: New Production Patterns in the World Economy", Oxford University Press, 17-34.
- Louis, R., Goul, M., Demirkan, H., Soper, D.S. (2012). "An empirical examination of the impact of ICT investments on future levels of institutionalized democracy and foreign direct investment in emerging", Journal of the Association System. 13 (3), 116-149.
- Sherif Kamel&Other, The Impact of ICT Investments on Economic development in Egypt, EJISDC (2009) 36, 1, 1-21.
- Simplice , A., & Odhiambo, N. (2019, January). Foreign Direct Investment, Information Technology and Economic Growth Dynamics in Sub-Saharan Africa. African Governance and Development Institute , 19(38).
- Stephen.H. (1960). The International Operations of National Firm: A Study of Direct . Foreign Investment, Thesis of Doctorat, McGill University, Canada

الملاحق

جدول (1) صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية

Year	2000	2005	2008	2011	2015	2018	2021
FDI(Net Flowe	$3,774	$45,966	$88,385	$44,448	$24,955	$33,491	$53,353

جدول (2) مؤشر الهاتف الثابت

	2005	2008	2011	2015	2018	2021
Fixed-telephone subscriptions						
Africa	1.5	1.5	1.4	1.1	0.9	0.6
Americas	33.0	31.2	28.4	25.5	22.6	19.4
Arab States	9.4	10.3	9.6	7.6	8.4	9.1
Asia-Pacific	15.1	14.9	13.6	10.7	9.3	8.5
CIS	22.7	25.6	25.5	21.6	18.7	16.5
Europe	43.9	41.7	40.9	37.0	34.6	31.9

جدول (3) مؤشر الهاتف المحمول

series	2005	2008	2011	2015	2018	2021
Africa	12.4	32.2	51.9	76.1	77.0	82.0
Americas	52.1	80.8	100.8	113.0	112.2	106.5
Arab States	26.8	63.2	96.4	105.7	99.0	92.4
Asia-Pacific	22.6	46.6	76.7	91.6	106.2	109.7
CIS	59.2	110.4	128.6	138.0	138.6	147.9
Europe	89.3	117.1	117.7	119.4	118.6	120.4

جدول (4) عدد مستخدمي الإنترنت

	2019	2020	2021	2022
Africa	27.7	31.8	35.3	39.7
Americas	75.9	79.5	81.0	83.2
Arab States	55.2	61.6	65.8	70.3
Asia-Pacific	48.9	56.6	60.1	64.3
CIS	76.3	78.6	81.3	83.7
Europe	81.7	84.2	86.8	89.5

جدول رقم (5)

صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (% من إجمالي صادرات السلع)

	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة	0,11	0,10	0,03	0,10	0,34	0,17	0,14	0,23	0,24	0,42	2,84	3,70	2,80	2.18	2,41

تشمل صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كلا من الاتصالات السلكية واللاسلكية، والصوت والفيديو والحاسب الآلي والتجهيزات ذات الصلة والمكونات الإلكترونية، وغيرها من سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتستثنى من ذلك البرمجيات.

كل الملاحق تمت باستعانة **Source: http//data .albankaldawli.org/indicator**

صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (% من إجمالي صادرات السلع) في الدول العربية

اختبارات السكون اختبار السكون :

Panel unit root test: Summary

(1 Series: **FDI**___

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.71146	0.0001	19	388
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	71.7035	0.0008	19	388
PP - Fisher Chi-square	73.7986	0.0004	19	398

Series:GOV (2

Method	Statistic	Prob.**	sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.95584	0.0016	19	353
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.97686	0.0015	19	353
ADF - Fisher Chi-square	79.5401	0.0001	19	353
PP - Fisher Chi-square	73.8573	0.0004	19	361

3) GDPg

Method	Statistic	Prob.**	sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.98715	0.0000	19	371
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	165.649	0.0000	19	371
PP - Fisher Chi-square	176.047	0.0000	19	380

Series: INF___ (3

Method	Statistic	Prob.**	sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.55314	0.0602	19	370
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.27241	0.0115	19	370
ADF - Fisher Chi-square	104.433	0.0000	19	370
PP - Fisher Chi-square	305.122	0.0000	19	380

5) Series: ICT_INDIC

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.38524	0.0085	16	241
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	42.7033	0.0979	16	241
PP - Fisher Chi-square	50.8814	0.0183	16	248

6) Series: OPPE__GDP_

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.13308	0.0165	19	391
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	47.1373	0.1470	19	391
PP - Fisher Chi-square	59.6749	0.0139	19	399

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 105
November 2024

Issued by
Middle East
Research Center

Fifty Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233